

1 - الملكية المباشرة : ملكية رأس المال تمثل الصورة النموذجية للسيطرة الاقتصادية من طرف المشروع المتعدد الجنسيات على الفروع التابع له ، و يتحقق ذلك من خلال نقل رؤوس الأموال و انشاء و تشييد مشروع صناعة معينة بواسطة المشروع متعدد الجنسيات فى بلد اجنبى غير البلد المركز . او من خلال شراء أسهم مشروع محلى قائم بالفعل ثم العمل على تطويره وتنميته.

يتميز هذا النوع بالسيطرة الكاملة على الفروع الاجنبية بسبب نظام ملكية رأس المال و هذا الشكل من المشاركة نجده فى مشروعات انتاج واستخراج الموارد الطبيعية . وخاصة فى المشروعات الانتاجية بسبب الحوافز التى تقدمها الحكومات لرأس المال الأجنبى من اعفاءات ضريبية وجمركية واعانات و قروض منخفضة التكلفة . 2 - عقود المشاركة : هو اتفاق بين مشروعين أو وحدتين انتاجيتين او اكثر على اقامة شراكة بينهم فى مجال الانتاج أو الخدمات وقد يكون التعاون فى رأس المال او الملكية وقد يأخذ شكل التعاون فى الجانب الفنى للعمليات الانتاجية او استخدام براءات الاختراع و العلامات التجارية و المعرفة التكنولوجية و التسويقية و المراحل الانتاجية و فى الاخير تقاسم الارباح حسب العقود بين اطراف الاتفاق . 3 - التراخيص و نقل التكنولوجيا : هى وسيلة حديثة نسبيا لمشاركة المشروعات المتعددة الجنسيات فى الاستثمار الاجنبى . حيث يرخص المشروع متعدد الجنسيات لمشروع محلى بانتاج و بيع منتجات الشركة الأم فى السوق المحلى ا وفى نطاق مكاني و زمانى معين . وهذا الترخيص يعطى المشروع المنتج الحق فى الحصول على براءات الختراع والعلامات التجارية و المعرفة الفنية و طرق التصنيع المختلفة من الشركة الأم مقابل دفع رسوم و اتاوات . 4 - عقود الادارة : يعتبر أحدث صور المشاركة بين المشروعات الدولية و المشروعات المحلية ، و هى عقود طويلة الأجل يقدم المحليون المشروعات و الأصول الانتاجية للاجانب مع الاحتفاظ بالملكية ، حيث تلتزم الشركة الدولية بالادارة الشاملة و التشغيل و التسويق ، و يقتسم الطرفان الأرباح حسب أهمية رأس المال أو الادارة فى تحقيق أهداف الانتاج المشترك . و تتم عقود الادارة فى قطاع الخدمات السياحية والترفيهية (ادارة المنتزهات و القرى السياحية ) و الفنادق و المطارات و المناجم . و تلجى الكثير من الدول لهذا الأسلوب ، خاصة لما تتطلبه هذه المشاريع من الخبرة فى الادارة و مهارات فى تسويق الخدمات ، و يرتبط نجاح ادارة هذه المشاريع بالسمعة و الشهرة الدولية لهذه الشركات . 5 - نظام اقتسام الأرباح : يطبق هذا الأسلوب فى مجالات اكتشافات البترول و المعادن ، تحتاج هذه الاكتشافات الى رأس المال ضخمة و تكنولوجيا متطورة لا تتواجد فى الدول النامية . فاذا ما تم الاكتشاف و بدأ الانتاج تتقاسم المشروعات الدولية عوائد الانتاج من الدول المستقبلة لهذه المشاريع . فالشريك الأجنبى يقدم التمويل و المعرفة الفنية و التكنولوجيا و تدريب اليد العاملة ، وهو من يتحمل مسؤولية نجاح أو فشل المشروع ( مثلا اذا تم اكتشاف النفط يتم اقتسام الانتاج ا ماذا لم يتم اكتشافه فيتحمل الشريك الأجنبى كامل النفقات ) 6 - اتفاقيات التاجير الدولى : المالك هنا القطاع العام الحكومى ( المحلى ) يؤجر صناعة ما أو مشروع ما الى شركة متعددة الجنسيات له خبرة فى المجالات الانتاجية و يستطيع تطويره تكنولوجيا و اداريا و استغلاله انتاجيا و تسويقيا مقابل ايجار سنوى ثابت بالاضافة قيمة متغيرة من المدفوعات تتحدد طبقا لحجم الانتاج أو الربح أو المبيعات تدفع للمالك 7 - مشروعات الاوف - شور الانتاجية : تشير الى عمليات الانتاج التى تقوم بها المشروعات الدولية فى مناطق معينة للاستفادة من التكاليف المنخفضة ، مثل الاجور البسيطة و المهارات المرتفعة وعدم التشدد فى التشريعات التى تنظم قانون العمل (تشغيل الاطفال) و التلوث خاصة بتلك الصناعات و الانشطة التى تتسبب بمستويات مرتفعة من التلوث ،